العراقية
المجلات الاكاديمية العلمية
IRAQI Academic Scientific Journals
Al-Itqan Journal of Humanities
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/575
ISSN: 3105-1073 (OnLine)
المجلة معتمدة بالترقيات العلمية حسب كتاب وزارة التعليم العراقية (46404-1410) في 2026/4/27

أوضاع مدينة الموصل(٢٠١٤ – ٢٠١٧)دراسة تاريخية في ضوء الاحداث والخلفيات

م.م. دعاء خليل محمد

جامعة الكوفة /كلية التربية للبنات /قسم التاريخ

The Conditions of the City of Mosul (2014-2017) A Historical Study in Light of the Events and Their Backgrounds

Assistant Lect. Duaa Khalil Mohammed
University of Kufa- College of Education for Girls- Department of History
Duaak.alzubidy@uokufa.edu.iq

المستخلص

يتناول هذا البحث دراسة الأوضاع التي شهدتها مدينة الموصل خلال المدة (٢٠١٤–٢٠١٧)، وهي مرحلة تُعد من أكثر المراحل تعقيدا وخطورة في التاريخ العراقي المعاصر، نتيجة سيطرة تنظيم داعش على المدينة وما رافق ذلك من تحولات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية واسعة، ويهدف البحث إلى تحليل الخلفيات التي أسهمت في سقوط الموصل، وبيان طبيعة الإدارة التي فرضها التنظيم، فضلا عن دراسة الانعكاسات الإنسانية والعمرانية والثقافية التي تعرض لها سكان المدينة خلال مدة الاحتلال، كما يسلط الضوء على العمليات العسكرية التي انتهت بتحرير الموصل سنة ٢٠١٧، وما خلفته من آثار عميقة على البنية التحتية والنسيج المجتمعي، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي من خلال الاستفادة من المصادر الرسمية والتقارير والدراسات الأكاديمية المعاصرة، للوصول إلى فهم علمي دقيق للأحداث وتفسير أبعادها التاريخية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: الموصل، تنظيم داعش، العراق المعاصر، احتلال الموصل، تحرير الموصل.

Abstract

This study examines the conditions experienced by the city of Mosul during the period (2014–2017), which is considered one of the most complex and dangerous stages in contemporary Iraqi history due to the control of ISIS over the city and the accompanying political, security, social, and economic transformations. The research aims to analyze the factors and backgrounds that contributed to the fall of Mosul, as well as to clarify the nature of the administration imposed by the organization. It also investigates the humanitarian, urban, and cultural repercussions suffered by the inhabitants of the city throughout the period of occupation. Furthermore, the study sheds light on the military operations that led to the liberation of Mosul in 2017 and the profound impacts they left on the infrastructure and social fabric of the city. The study adopts a historical-analytical approach through the use of official sources, reports, and contemporary academic studies in order to provide an accurate scholarly understanding of the events and interpret their historical and political dimensions.

Keywords: Mosul, ISIS, Contemporary Iraq, Occupation of Mosul, Liberation of Mosul.

المقدمة :

تُعد مدينة الموصل من أهم المدن العراقية من الناحية الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ تحتل المرتبة الثانية بعد العاصمة بغداد من حيث الكثافة السكانية، فضلا عن موقعها الجغرافي الذي منحها أهمية استراتيجية كبيرة عبر مختلف المراحل التاريخية، كما تمتاز المدينة بتنوعها الديني والقومي والمذهبي، الأمر الذي أسهم في تكوين بيئة حضارية وثقافية غنية انعكست بصورة واضحة على طبيعة الحياة الفكرية والاجتماعية فيها، وقد شكل هذا التنوع عنصر قوة للمدينة عبر تاريخها الطويل، إلا أنه جعلها في الوقت ذاته أكثر عرضة للتأثر بالأزمات السياسية والأمنية التي شهدها العراق خلال العقود الأخيرة.شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحولات سياسية وأمنية عميقة ألقت بظلالها على مختلف المدن العراقية، وكانت

مدينة الموصل من أكثر المدن تأثرا بهذه المتغيرات نتيجة هشاشة الواقع الأمني وتنامي الصراعات السياسية والطائفية وتراجع مستوى الاستقرار الإداري والعسكري، وقد أسهمت تلك الظروف في خلق بيئة مضطربة ساعدت الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة على توسيع نفوذها داخل المدينة، الأمر الذي بلغ ذروته في حزيران عام ٢٠١٤ عندما سقطت الموصل بيد تنظيم داعش، في حادثة مثلت تحولا خطيرا في تاريخ العراق المعاصر لما ترتب عليها من تداعيات سياسية وأمنية وإنسانية واسعة.إن سيطرة تنظيم داعش على مدينة الموصل لم تكن مجرد حدث أمني عابر، بل مثلت مرحلة معقدة شهدت تغيرات جذرية في بنية المدينة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فقد عمل التنظيم على فرض منظومة إدارية وفكرية خاصة به، مستندا إلى سياسة الترهيب والعنف من أجل إحكام السيطرة على السكان وإجبارهم على الالتزام بتعليماته وقوانينه، كما شهدت المدينة خلال تلك المدة تراجعا كبيرا في مختلف القطاعات الخدمية والتعليمية والاقتصادية، فضلا عن تعرض الأقليات الدينية والقومية لانتهاكات واسعة وعمليات تهجير قسري أثرت بصورة مباشرة على النسيج المجتمعي للمدينة.وتكمن مشكلة الدراسة في محاولة تفسير العوامل والظروف التي أسهمت في سقوط مدينة الموصل بيد تنظيم داعش، وتحليل طبيعة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها المدينة خلال مدة سيطرة التنظيم بين عامي ٢٠١٤–٢٠١٧، فضلا عن الكشف عن الآثار الإنسانية والعمرانية التي خلفتها تلك المرحلة على سكان المدينة، كما تسعى الدراسة إلى بيان الكيفية التي أثرت بها المتغيرات السياسية والأمنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على واقع الموصل، ومدى انعكاس ذلك على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في المدينة خلال مدة البحث.وتنبثق عن هذه الدراسة مجموعة من التساؤلات المهمة، من أبرزها:

- ما العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في سقوط الموصل عام ٢٠١٤؟
- كيف تمكن تنظيم داعش من فرض سيطرته على المدينة وإدارة شؤونها الداخلية؟
- ما طبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي شهدتها الموصل خلال مدة سيطرة التنظيم؟
- كيف تعامل التنظيم مع الأقليات الدينية والقومية داخل المدينة؟
- ما أبرز النتائج والآثار التي خلفتها مرحلة الاحتلال والتحرير على واقع الموصل ومستقبلها الاجتماعي والسياسي؟

وتهدف الدراسة إلى تقديم قراءة تاريخية تحليلية للأوضاع التي شهدتها مدينة الموصل خلال المدة (٢٠١٤–٢٠١٧)، من خلال تسليط الضوء على الخلفيات السياسية والأمنية التي مهدت لسقوط المدينة، وبيان طبيعة السياسات التي اتبعها تنظيم داعش تجاه السكان ومؤسسات الدولة، فضلا عن دراسة أوضاع الأقليات الدينية والآثار الإنسانية والاجتماعية التي نتجت عن تلك المرحلة، كما تهدف الدراسة إلى توثيق هذه الأحداث بوصفها مرحلة مفصلية في التاريخ العراقي المعاصر والإسهام في تقديم فهم علمي دقيق للأحداث وتحليل أبعادها المختلفة.وتبرز أهمية الدراسة من أهمية مدينة الموصل نفسها بوصفها واحدة من أهم المدن العراقية وأكثرها تأثيرا في الأحداث السياسية والأمنية التي شهدها العراق خلال السنوات الأخيرة، كما تنبع أهمية البحث من حساسية المرحلة الزمنية التي يتناولها، إذ تعد مرحلة سيطرة تنظيم داعش من أخطر المراحل التي مر بها العراق المعاصر لما خلفته من نتائج عميقة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، كذلك تسهم الدراسة في توثيق جانب مهم من تاريخ العراق الحديث والمعاصر، وتوفر مادة علمية يمكن الإفادة منها في الدراسات التاريخية والسياسية والاجتماعية اللاحقة.أما حدود الدراسة فقد اقتصرت حدودها الزمنية على المدة الممتدة بين عامي ٢٠١٤–٢٠١٧، وهي المدة التي بدأت بسيطرة تنظيم داعش على مدينة الموصل وانتهت بتحريرها من قبل القوات العراقية. في حين تمثلت الحدود المكانية بمدينة الموصل بوصفها مركزا للأحداث الرئيسة التي تناولتها الدراسة، مع الإشارة إلى بعض المناطق المرتبطة بالأحداث عند الضرورة، واعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج التاريخي التحليلي الوصفي من خلال الاستفادة من عدد من المصادر والمراجع المهمة، وفي مقدمتها كتاب ذا النون متي الموصلي (الموصل بين احتلالين)، وكتاب فالح عبد الجبار (دولة الخلافة: التقدم إلى الماضي)، فضلا عن مجموعة من التقارير الدولية والمحلية التي تناولت أوضاع المدينة خلال مدة البحث.

المبحث الأول: عوامل وأسباب سقوط مدينة الموصل عام ٢٠١٤

تقع مدينة الموصل في شمال غرب العراق وتتمتع بأهمية سياسية واقتصادية واستراتيجية كبيرة، فضلا عن عمقها الحضاري والثقافي، إذ تُعد مهدا لعدد من الحضارات القديمة، وفي مقدمتها الحضارة الآشورية، كما تمتاز المدينة بتنوع تركيبتها السكانية التي تضم العرب والكرد والشبك والإيزيديين، الأمر الذي منحها خصوصية اجتماعية وثقافية مميزة (علي، ٢٠١٠، ص٣٣)، وقد تأثرت مدينة الموصل، شأنها شأن بقية المدن العراقية، بالاضطرابات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدها العراق عقب عام ٢٠٠٣، إذ خضعت المدينة لسيطرة قوات الاحتلال الأمريكي في ١١ نيسان ٢٠٠٣ بقيادة الجنرال ديفيد بيترايوس، ويبدو أن إخفاق الإدارة الأمريكية في بناء عملية سياسية قائمة على التوازن والتوافق

بين مكونات المجتمع العراقي أسهم في خلق حالة من الفوضى السياسية والأمنية، الأمر الذي ساعد بصورة كبيرة على بروز الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية داخل مدينة الموصل وغيرها من المدن العراقية. وقد أدى تصاعد نشاط هذه الجماعات إلى اضطراب الواقع الأمني وتزايد العمليات الإرهابية في معظم المدن العراقية، وانتهى الأمر بسقوط عدد من المدن، منها الموصل والأنبار والرمادي وتكريت، بيد التنظيمات الإرهابية في حزيران عام ٢٠١٤ (الموصلي، ٢٠١٥، ص ١٦–١٧).وقد شكّل سقوط مدينة الموصل وسواها من المدن العراقية هزة عنيفة أصابت بنية النظام السياسي والعسكري في البلاد، نظرا لما ترتب عليه من آثار خطيرة شملت مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (المقدسي، ٢٠١٦، ص ٢٧٤)، ويمكن إرجاع سقوط الموصل إلى مجموعة من الظروف والعوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في انهيار الوضع الأمني والعسكري في المدينة، وقد أشار الباحثون والكتاب إلى عدد من الأسباب والعوامل السياسية والعسكرية والأمنية، ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

١. العوامل السياسية:

يُعد اضطراب المنظومة السياسية بعد عام ٢٠٠٣ من أبرز العوامل التي أسهمت في سقوط الموصل، إذ ارتكز النظام السياسي العراقي بعد الاحتلال الأمريكي على مبدأ المحاصصة في توزيع المناصب والمكاسب السياسية والوظيفية بين القوى والأحزاب المشاركة في العملية السياسية، الأمر الذي أدى إلى تعميق الانتماءات الحزبية والطائفية والقومية على حساب الهوية الوطنية، وأسهم ذلك في زيادة حدة التوتر والانقسام المجتمعي، وخلق بيئة مواتية لتمدد الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، كما تسببت المحاصصة السياسية في تصاعد الخلافات بين الكتل والأحزاب السياسية التي غالبا ما قدمت مصالحها الحزبية على حساب المصلحة الوطنية واستقرار البلاد السياسي والأمني والاقتصادي، وكان غياب التوافق بين القوى السياسية حاضرا في أغلب الحكومات المتعاقبة، مما شكّل عائقا أمام بناء مؤسسات دولة مستقرة وقادرة على مواجهة التحديات الأمنية، وقد زاد الأمر تعقيدا اعتماد نظام الانتخاب النسبي في مجتمع يتميز بتنوعه القومي والديني، إذ أفرز هذا النظام عددا كبيرا من الأحزاب الدينية والقومية التي سعت إلى تحقيق مصالح مكوناتها الخاصة على حساب المصلحة الوطنية العامة (حسن، ٢٠٢٣، ص ١٦٩–١٧٠).

٢. العوامل العسكرية:

تمثلت العوامل العسكرية في القصور البنيوي الذي عانت منه المؤسسة العسكرية العراقية، فضلا عن ضعف النزاهة والكفاءة في إعداد القوات المسلحة، وغياب القيادات العسكرية ذات الخبرة في إدارة الخطط والاستراتيجيات العسكرية، كما شهدت المؤسسة العسكرية منح رتب عسكرية عليا لعدد من الضباط من دون إعداد عسكري مهني كافٍ، الأمر الذي انعكس سلبا على كفاءة الأداء العسكري، وإلى جانب ذلك، افتقرت القطعات العسكرية إلى خطط دفاعية مسبقة لمواجهة أي هجوم مسلح، كما أسهم انسحاب القيادات العسكرية وبعض القطعات باتجاه إقليم كردستان بعد هجوم تنظيم داعش على الموصل في تسريع انهيار الوضع الأمني داخل المدينة (الحريري، ٢٠١٦، ص ٦٣–٦٤).

٣. العامل الإعلامي:

أدى العامل الإعلامي دورا مهما في إضعاف معنويات القوات العسكرية والتأثير في قدرتها على مواصلة القتال، إذ شن تنظيم داعش حملة إعلامية واسعة وظّف فيها وسائل الاتصال الحديثة ومواقع التواصل الإلكتروني للترويج لفكرة سيطرته الكاملة على مدينة الموصل، وتشير بعض الروايات إلى أن القطعات العسكرية تلقت، ليلة سقوط الموصل في ٩ حزيران ٢٠١٤ رسائل عبر الأجهزة الذكية تؤكد سقوط المدينة بيد التنظيم، الأمر الذي أسهم في إرباك القوات العسكرية وانسحاب بعض الأفواج التي أُرسلت من بغداد لإسناد القوات الموجودة داخل المدينة (الحريري، ٢٠١٦، ص٦٤).

٤. العوامل الأيديولوجية والاستراتيجية للتنظيم:

برزت هذه العوامل بصورة واضحة بعد تسلم أبو بكر البغدادي زعامة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق سنة ٢٠١٠، إذ سعى التنظيم إلى استثمار حالة الاضطراب السياسي والأمني التي شهدها العراق لإعادة تنشيط عملياته المسلحة بعد فترة من التراجع نتيجة ضربات القوات الأمنية ومجالس الصحوات (بدراني وآخرون، ٢٠١٧، ص١٨٤–١٨٥)، وتشير الإحصاءات إلى انخفاض معدلات العمليات الإرهابية وعدد الضحايا خلال المدة (٢٠٠٩–٢٠١٢)، إلا أن التنظيم عاد إلى التصعيد مجددا خلال المدة من أيار ٢٠١٣ حتى حزيران ٢٠١٤، حيث بلغ عدد الضحايا نحو ٤٤٧٣ شخصا، وقد جاء هذا التصعيد ضمن خطة عسكرية عُرفت باسم "هدم الأسوار"، وكان الهدف منها تحرير قيادات وعناصر التنظيم المعتقلين في السجون العراقية، مثل سجون أبو غريب والتاجي وبادوش، في محاولة لإعادة تنظيم صفوفه واستعادة نفوذه في المناطق التي فقد السيطرة عليها بعد عام ٢٠٠٨ (بشارة، ٢٠١٨، ج٢، ص١٦٨–١٧٠)وقد مرت خطة "هدم الأسوار" بمرحلتين رئيسيتين؛ تمثلت المرحلة الأولى في مهاجمة

السجون العراقية وتحرير المعتقلين من عناصر التنظيم وقياداته (عبد الجبار، ٢٠١٧، ص ١٥٥–١٥٦)، أما المرحلة الثانية فتمثلت في شن هجمات مسلحة للسيطرة على المدن العراقية، حيث بدأ التنظيم بالسيطرة على المدن الواقعة على امتداد نهر الفرات، مثل القائم وحديثة وهيت والرمادي والفلوجة، ثم اتجه نحو المدن الواقعة على نهر دجلة، ومنها الموصل وتكريت، واستطاع التنظيم خلال مدة قصيرة السيطرة على عدد من هذه المدن، قبل أن يتمكن من دخول مدينة الموصل في ١٠ حزيران ٢٠١٤ بقوة عسكرية قُدّر عدد عناصرها بين ٢٠٠–٢٥٠ مقاتلا (عبد الجبار، ٢٠١٧، ص١٥٧).

٥. العوامل الخارجية:

إلى جانب العوامل الداخلية، كان للعوامل الخارجية أثر واضح في تدهور الوضع السياسي والأمني في العراق، إذ تحول العراق بعد عام ٢٠٠٣ إلى ساحة للصراعات الإقليمية والدولية بين عدد من القوى المتنافسة الساعية إلى تحقيق مصالحها وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على حالة الاستقرار السياسي والأمني في البلاد (حسين، ٢٠٢٥).وقد هيأت هذه العوامل مجتمعة المناخ المناسب لتمدد تنظيم داعش وسيطرته على عدد من المدن العراقية، وفي مقدمتها الموصل والأنبار وتكريت وسامراء. وبعد إحكام التنظيم سيطرته على مدينة الموصل، شرع في إعادة تنظيم الأوضاع داخل المدينة بما ينسجم مع أيديولوجيته واستراتيجيته السياسية والفكرية.

المبحث الثاني: التطورات الداخلية لمدينة الموصل ٢٠١٤ ☐ ٢٠١٧

أولا: الهيكل الإداري والعسكري لتنظيم داعش في الموصل

شجع تدهور الواقع الأمني والسياسي والعسكري في العراق وتزايد نشاط الجماعات الإرهابية والتدخلات الإقليمية والدولية في شؤون البلاد تنظيم داعش على استغلال الظروف الملائمة لتحقيق أهدافه التوسعية وتطلعاته السياسية الرامية إلى إقامة دولة إسلامية وإحياء مفهوم الخلافة الإسلامية وفق رؤيته الفكرية والعقائدية.وقد تمكن أبو بكر البغدادي في حزيران عام ٢٠١٤ من السيطرة على مدينة الموصل وعدد من المدن العراقية الأخرى، ثم شرع بإعادة تنظيم أوضاعها السياسية والعسكرية والاجتماعية بما ينسجم مع سياسة التنظيم وأيديولوجيته، ويبدو أن طموحات البغدادي السياسية والتوسعية دفعته إلى استلهام تجربة حركة طالبان في أفغانستان من حيث التوسع والسيطرة وإقامة كيان سياسي ذي مرجعية دينية، ولا سيما بعد نجاح التنظيم في بسط نفوذه على مناطق واسعة من العراق وسوريا، ويبدو أن البغدادي كان ينظر إلى تلك السيطرة بوصفها نقطة انطلاق نحو مزيد من التوسع والنفوذ وتحقيق أهداف التنظيم السياسية والعسكرية (عبد الجبار، ٢٠١٧، ص١٥٧)اتجه أبو بكر البغدادي، بعد السيطرة على مدينة الموصل، إلى وضع الأسس الإدارية والتنظيمية لدولته التي اتخذت من الموصل مركزا رئيسا لها، ويبدو أن ذلك ارتبط بعدة عوامل، من أبرزها الموقع الاستراتيجي المهم للمدينة المطل على شمال العراق، الأمر الذي وفر للتنظيم فرصة أوسع للتوسع باتجاه وسط وشمال البلاد، يضاف إلى ذلك ما تمتعت به المدينة من إمكانات اقتصادية وتجارية فضلا عن وجود طرق ومنافذ يمكن من خلالها تهريب الموارد إلى خارج العراق عبر الأراضي السورية والتركية.وفي ١٣ حزيران ٢٠١٤ أصدر أبو بكر البغدادي أول بيان رسمي له بعد السيطرة على الموصل، وعُرف هذا البيان باسم "وثيقة المدينة"، وقد شكّل الأساس الفكري والقانوني لسياسة التنظيم داخل المدينة، تألفت الوثيقة من ستة عشر بندا، مثّلت المرجعية الأساسية للتعليمات والتشريعات التي أصدرها التنظيم لاحقا، وجرى توزيعها في عموم المدينة بتوقيع المكتب الإعلامي لولاية الموصل، وأكد التنظيم أن الهدف من الوثيقة يتمثل في تعريف سكان المدينة بمنهجه السياسي والفكري والإداري (عبد الجبار، ٢٠١٧، ص١٦٧–١٦٨).

وقد تضمنت الوثيقة مجموعة من الأحكام والتنظيمات الدينية والاجتماعية والقانونية، ومن أبرز ما جاء فيها:

١–إلغاء القوانين الوضعية بوصفها مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، واستبدالها بتشريعات ذات طابع ديني.

٢–تحريم التعامل مع الحكومة المركزية ومؤسساتها السياسية والعسكرية، مع التهديد بمعاقبة المخالفين.

٣–تسوية المراقد والمشاهد والمزارات الدينية بحجة مخالفتها للأحكام الشرعية.

٤–إلزام المرأة بالحجاب والزي الشرعي، ومنع خروجها من المنزل إلا في حالات الضرورة القصوى.

٥–تحريم التدخين والخمر والمخدرات وغيرها من السلوكيات التي عدّها التنظيم محرمة شرعا.

٦–الإشارة إلى ما وصفه التنظيم بالفتوحات والإنجازات العسكرية.

٧– فتح باب "التوبة" أمام منتسبي الأجهزة الأمنية والعسكرية والحكومات المحلية (الدولة الإسلامية في العراق والشام، ١٤٣٥هـ).

إن المتتبع لبنود هذه الوثيقة يلحظ أنها مثلت بمثابة دستور لتنظيم داعش والمرتكز الأساسي لفكره السياسي والديني في إدارة شؤون المدينة، إذ جمعت بين أسلوب المهادنة من جهة، والعقاب الصارم بحق مخالفي تعليماته من جهة أخرى، فضلا عن تبنيها نظرة عقائدية متشددة تجاه المذاهب

الدينية الأخرى.استنادا إلى بنود "وثيقة المدينة"، عمد التنظيم إلى تنظيم هيكله الإداري داخل المناطق الخاضعة لسيطرته، ويبدو أنه استلهم في ذلك بعض ملامح النظام الإداري للخلافة الإسلامية، انسجاما مع أيديولوجيته القائمة على فكرة إحياء الخلافة الإسلامية، وقد قسّم التنظيم المناطق الخاضعة لنفوذه إلى ولايات وفق نظام إداري شبه لامركزي، وعُيّن على رأس كل ولاية "والٍ" يتمتع بصلاحيات واسعة، في حين كانت جميع قرارات الولاة وتعييناتهم ترتبط بالسلطة العليا المتمثلة بأبو بكر البغدادي (العلياوي، ٢٠٢٢، ص٢٥٢–٢٥٤).وبلغ عدد ولايات التنظيم في العراق نحو سبع ولايات، ضمت كلا من: نينوى، وكركوك، وديالى، والفلوجة، والأنبار، وصلاح الدين.وقد حظيت ولاية الموصل باهتمام خاص من قبل البغدادي الذي أشرف عليها بصورة مباشرة، نظرا لأهميتها الجيوسياسية واللوجستية في دعم التنظيم وتحقيق أهدافه العسكرية والتوسعية، إذ وفرت مدينة الموصل للتنظيم منفذا مهما باتجاه الحدود السورية، مما سهل عملية نقل المقاتلين والأسلحة والأموال، فضلا عن منح التنظيم مساحة أوسع للمناورة والتحرك على امتداد المناطق الحدودية، كما أن فتح جبهة الموصل مع صلاح الدين وكركوك أسهم في تشتيت جهود القوات العراقية وتقليل الضغط عن مناطق الفلوجة والرمادي (الهاشمي، ٢٠١٥، ص١٨٢–١٨٥).وبناء على هذه الأهمية، أسند البغدادي إدارة الموصل إلى عدد من الشخصيات المقربة منه، إذ كُلّف أبو سليم التركستاني بمنصب نائب البغدادي والمسؤول عن الهيكل الإداري للولاية، وكان يرتبط بالبغدادي بصورة مباشرة، كما كُلّف عبد الله يوسف الملقب بـ(أبو بكر) بإدارة ملف الحدود في حين أُسند منصب جمع الإتاوات إلى ثائر الخالدي الملقب بـ(أبو رائد)، يساعده عبد الجبار الراوي الملقب بـ(أبو أحمد)، أما الهيئة الشرعية، التي مثلت الجهاز القضائي للتنظيم، فقد أُنيطت بالشيخ عماد سعيد الجبوري الملقب بـ(أبو يقظان)، وتولى أحمد سعدون وأحمد الحمداني مسؤولية المفارز الأمنية في حين أُسند منصب "عسكر الولاية" إلى فواز هاني نجم اللهيبي، يساعده حامد الشمري الملقب بـ(البدوي) في الساحل الأيمن، وخالد جاسم الجبوري في الساحل الأيسر، أما مسؤولية معلومات الولاية فقد أُنيطت بعلي السبعاوي الملقب بـ(أبو إياد)، يساعده أحمد أركان في الساحل الأيمن، ورضوان علي الجرجري في الساحل الأيسر، في حين تولى سالم عواد خلف الجبوري منصب المسؤول المالي العام (الهاشمي، ٢٠١٥، ص١٨٧)واتجه قادة التنظيم وأعضاء الهيكل الإداري والعسكري إلى تنظيم العلاقة بين المواطن والتنظيم بما يخدم توجهاته السياسية والعسكرية، مع الحرص على تنفيذ القرارات والتعليمات الصادرة عن القيادات العليا، سواء من خلال أساليب الترهيب والقوة أو عبر سياسة المهادنة والاستمالة في بعض الأحيان.

ثانيا: الأوضاع الداخلية لمدينة الموصل ٢٠١٤ – ٢٠١٧

قبل بيان سياسة العصابات الارهابية اتجاه مواطني المدينة وآلية سير عملية تنفيذ وتطبيق القوانين لابد من الإشارة إلى موقف أهالي مدينة الموصل من سيطرة التنظيم.اتخذ أهالي الموصل من سيطرة العصابات الارهابية على مدينتهم موقفا متذبذبا بين مؤيدا ومعارض لتواجدها ولإجراءاتها الإدارية والسياسية فهنالك من رأى بوجود العصابات الارهابية فرصة للتخلص من اضطهاد السلطات الحكومية وآخر اضطر للفرار خوفا من بطش العصابات الارهابية لاسيما العناصر الحكومية المشاركة بالعملية السياسية في البلاد عام ٢٠٠٣ امثال أعضاء مجالس النواب والمحافظة والهيئة العسكرية بتشكيلاتها المتنوعة من شرطة محلية وضباط وقدر عددهم بنحو ١٨ ألف شخص فضلا عن مرشحي الانتخابات وأعضاء الأحزاب وطالت عملية الفرار حتى السكان المحليين من الأقليات الدينية والقومية الأخرى فيما مال البياض الأعظم من السكان إلى الحياد وعدم الاقتتال مع العصابات الإرهابية (عبد الجبار، ٢٠١٧، ص١٧١).باشرت الهيئات الإدارية والعسكرية التي شكلها التنظيم إلى مزاولة نشاطها بعد أيام قلائل بأساليب تراوحت بين الشدة والمهادنة لذا بدت الأيام الأولى لبعض السكان بأنها أيام خلاص وتحرر إلا أن آمالهم سرعان ما تلاشت أدراج الرياح بعدما كشف التنظيم النقاب عن حقيقة سياسة التكفيرية، فبعد فرض سطوته المسلحة على المدينة باشر التنظيم إلى إصدار حزمة من القرارات والتعليمات التي استمدت أساسها القانوني والفكري من وثيقة المدينة وجاءت قوانين التنظيم شاملة لكل مفاصل الحياة العامة من سياسة واقتصاد واجتماع وتعليم إذ لم يتوانى التنظيم من اعتماد سياسة القوة والبطش بحق المخالفين وصلت إلى حد الإعدام والجلد والغرامات المالية (المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، ٢٠١٧، ص٢؛ فاروق، ٢٠١٥)، فمن الناحية القانونية عمد التنظيم إلى إلغاء جميع القوانين والتشريعات التي تعد عماد المجتمعات الإنسانية في إحقاق الحق وصيانة حقوق الأفراد والجماعات وحل محلها هيئات شرعية تنسجم مع المحور الفكري المتطرف لتنظيم داعش أعقبها بإلغاء الهيئات القانونية بأشكالها المتنوعة إذ أغلقت كافة المحاكم ومكاتب المحاماة وحل محلها الهيئات الشرعية التي تضم قلة من الأشخاص من ذوي العلم والمعرفة بأحكام الشريعة الإسلامية (شريعة العصابات الارهابية) ويتقاضى القائمون عليها رواتب عالية تصل إلى ٣٪ من غنائم عصابات الارهاب وأنشأ التنظيم لهذا الغرض مؤسسة لتدريس القضاء الإسلامي (عبد الجبار، ٢٠١٧، ص١٧٣–١٧٩)قامت الهيئة الشرعية مقام المحاكم واهتمت بفض الخصومات والنزاعات والمخالفات القانونية وأخصت كل جرم بعقوبة معينة حسب نوع الجرم المرتكب وصلت إلى حد الإعدام وقطع اليد ورمي المدنيين من أعالي البنايات أو قتلهم غرقا، تركت تشريعات التنظيم الارهابي القانونية آثار وخيمة على

المؤسسات القانونية ورجالها من القضاة والمحامين الذين أمسوا بين ليلة وضحاها بلا عمل بعد إغلاق المحاكم ومكاتب المحاماة لاسيما وأن التنظيم عدة هذا التخصص (القانون) محرم من الناحية الشرعية فبات مئات الطلبة من كلية القانون خارج الجامعة ونالت عصابات الارهاب من العديد من القضاة الذين تم إعدامهم لكونهم صدور أحكاما بالسجن بحق أفراد تنظيم عصابات الارهاب سابقا بينما اضطر البعض الآخر إلى مغادرة المدينة خوفا من بطشهم.طالت تشريعاتها القضايا الاجتماعية وألزمت مواطني المدينة الالتزام بتطبيقها متوعدة مخالفيها بالعقاب الصارم اذ حرم التنظيم على النساء الخروج دون ارتداء الزي الشرعي النقاب وأمرهن بضرورة ملازمة منازلهن وعدم الخروج منها إلا في حالة الضرورة وفي حال المخالفة يعاقب الزوج أو الزوجة (شعير، ٢٠٢٥، ص٩٢٥) وطالت عملية التحريم حتى بعض القضايا الشخصية إذ حظر على الرجال حلاقة الرأس على طريقة الكفار حسب وصفهم ووجوب ارتداء الزي المطابق للشرع وتحريم الموسيقى والغناء والتلفاز كما وحرم بيع الخمور والدخان وفرض على السكان ارتياد الجوامع في أوقات الصلاة والإبقاء على المحال مفتوحة فضلا عن ذلك حرم على السكان استعمال الانترنت والستلايت والموبايل وفرض على مخالفي التحريمات عقوبات صارمة وتولت هيئة الحسبة متابعة مدى التزام المواطنين بشرعية العصابات الارهابية التي ابتعد البعض منها عن مفاهيم وقيم الدين الإسلامي الحقة (بشارة، ٢٠١٨، ص١٠٢). والجدول أدناه يوضح نوع العقوبات المفروضة على المخالفين.**جدول (١) المخالفات والعقوبات حسب قانون داعش (عبد الجبار، ٢٠١٧، ص١٨٠–١٨١).**

١	التدخين	٧٠ جلدة وغرامة مالية قدرها ٢٥ ألف دينار
٢	السرقة	قطع اليد
٣	ارتداء الثياب المخالفة للشرع من الرجال والنساء	حلق الرأس بالكامل و٣٠ جلدة وغرامة مالية قدرها ٢٥ ألف دينار
٤	استخدام الموبايل	مصادرة الجهاز و١٥ جلدة وتعهد بعدم حمل الموبايل
٥	ارتداء نقاب لا يطابق الشرع	غرامة مالية ٥٠ ألف دينار
٦	التجسس	القتل
٧	الردة عن الإسلام	القتل
٨	أمور أخرى خادشة للحياء	٨٠ جلدة

ونلاحظ من الجدول أعلاه أن الشعارات الدينية البراقة التي رفعها التنظيم الداعية إلى إقامة الخلافة الإسلامية وتطبيق مبادئ وشريعة القرآن ما هي إلا وسيلة لجذب الشباب المؤمن بأفكاره للقتال تحت رايتها بغية تحقيق مآربه التوسيعية وطموحاته السياسية وما سياسية التعسفية الممزوجة بالقتل والتعذيب وحرمان سكان مدينة الموصل من مزاولة أبسط حقوقهم الإنسانية إلا خير دليل على سياستهم التعسفية ونهجهم المتطرف.حظيت الجوانب الاقتصادية باهتمام كبير من قبل العصابات الارهابية لاسيما وأنها تشكل مصدر قوته وعاملا أساسيا في ديمومته وبقاءه وأحد اهم وسائله الناجعة في اجتذاب المقاتلين لاسيما إذا ما علمنا أن الدوافع المادية كانت السبب الأساسي في جذب مقاتليه.اتخذت مصادر تمويل العصابات الارهابية لاسيما خلال المدة ٢٠١٤ – ٢٠١٧ أشكالا متنوعة أمنة له دعما اقتصاديا هائلا وإمكانيات جبارة حيث شكل النفط ومصادرة واحد من أهم الموارد المالية للتنظيم بعد أن فرضوا سيطرتهم على مصافي النفط في الموصل وباقي المدن العراقية الخاضعة له بطاقة إنتاجية بلغت حوالي ٤١٢.٠٠٠ برميل (عبد الجبار، ٢٠١٧، ص٢١٠–٢١٢) يوميا ويتم تهريبها إلى الحدود العراقية السورية (عبود، ٢٠٢٢) ومنها إلى تركيا ناهيك عن الآلاف الدولارات التي تدرها الهبات والزكاة والصدقات والتي تصل إلى حوالي مليوني دولار شهريا (عبد الرحمن، ٢٠١٥، ص٣٩–٤٢) هذا إلى جانب الأموال التي تم الاستحواذ عليها من البنوك والمصارف العراقية والتي تقدر قيمتها بحوالي مليار دولار يقف إلى جانبها ما تم الاستيلاء عليه من مستودعات الأسلحة والذخائر في معسكرات الموصل وصلاح الدين والتي قدر الخبراء قيمتها بحوالي ٥٥٠ مليون دولار وتضم مختلف أنواع الأسلحة من الدبابات والصواريخ المضادة والسيارات العسكرية والتي تم بيعها في أسواق الأسلحة واستخدام البعض الآخر منها في عمليات التنظيم العسكرية (ماهر، ٢٠٢١، ص١٥٩).إضافة إلى ما تقدم ذكره فقد شكلت الآثار المسروقة مصدرا من مصادر التمويل (الفصيل، ٢٠١٧، ص٧٣) إذ سيطرة التنظيم على ما يقرب ٤٥٠٠ موقع أثري بعد سيطرته على الموصل وتم بيع ما فيها من تحف وآثار إلى تجار الآثار وحقق التنظيم أرباح تقدر بحوالي ٣٦ مليون دولار أمريكي (عبود، ٢٠٢٢، ص٥٣١). ولم تسلم من سياسة العصابات الارهابية الاقتصادية الجشعة حتى سكان مدينة الموصل إذ تم الاستيلاء على العديد من قطع الأراضي والمنازل التي غادرها سكانها بعد سيطرة العصابات الارهابية على الموصل خوفا من بطشها واضطهادها والتي قدرت قيمتها بحول ١٢٨٠٠٠ وتعود ملكيتها إلى أبناء المجتمع الموصلي من الشيعة والايزديون والمسيح إضافة إلى ما تم جنيه من الضرائب

المفروضة على المواطنين باسم الزكاة والتي يتم تحديد قيمتها من قبل بيت المال المسؤول عن إدارة شؤون الأمور الاقتصادية لتنظيم العصابات الارهابية وتختلف قيمة الضريبة من مهنة إلى أخرى.وتقسم الضرائب في فقه العصابات الارهابية الاقتصادي إلى عينة تقدر بحوالي ١٠٪ و٢٥٪ وتفرض على مناطق الزراعة والرعي وأخرى نقدية تقدر بـ ٣٠٪ تفرض على دخل الموظفين، وتقدر قيمة الضرائب المفروضة على أعمال التجارة بحوالي ١٠٪ هذا إلى جانب ما يتم الاستحواذ عليه من الغرامات التي يفرضها رجال الحسبة على مخالفي ضوابط وتشريعات العصابات الارهابية (عبد الجبار، ٢٠١٧، ص٢٨٨–٢٣١)أما بالنسبة للواقع التعليمي للمدينة فلم يكن بأفضل حال من سابقته فهو الآخر خضع للرؤى الفكرية المتطرفة للعصابات الارهابية فبعد شهر من سقوط المدينة أنشأه التنظيم منظومة تعليمية شاملة بدأت من رياض الأطفال وصولا بالتعليم الجامعي وارفقت إدارته بديوان التعلم وهو من أوائل الدواوين التي أسسها التنظيم وكلف الرضا صيام الملقب بذو القرنين بمهمة إدارته إذ أمر في كانون الأول ٢٠١٤ بإلغاء العام الدراسي لغرض بناء مؤسسة تعليمية متكاملة ومتوافقة مع المنظور الفكري للتنظيم وأنشأ لهذا الغرض لجنة خاصة عرفت باسم (لجنة تطوير المناهج والكتب الدراسية) بعد أن عمد إلى إلغاء المناهج المعتمدة من قبل الحكومة المركزية وضمت لجنة عشرات المدرسين والمعلمين والمدراء (حسن، ٢٠١٧، ص٧٧–٧٩) بلغ عددهم حوالي ٤٠٠ شخص اقتصر عملهم على صياغة وإعداد مناهج جديدة واتخذت من مكتبة الموصل المركزية مكانا لعملها وبعد عام واحد في كانون الأول ٢٠١٥ خرجت لجنة بمناهج دراسية لكافة المراحل من الابتدائية والمتوسطة والإعداد ثم عمد التنظيم إلى تغيير أسماء المدارس إلى أسماء شخصيات تاريخية ومقاتلين جهاديين وفرض على الهيئة التدريسية إعلان توبتهم أمام لجنة خاصة عرفت بلجنة الاستتابة يعلن أمامها المعلم أو المدرس براءته من الانتماء إلى المؤسسة التعليمية التابعة للحكومة المركزية وألزمت من أعلن توبته من الكادر التدريسي الحضور في دورة إعداد المعلمين لمدة شهرين كاملين (سيف، ٢٠٢٥) بدعوى حاجتهم إلى الثقافة الإسلامية والتأهيل المعرفي والديني لتحقيق أهداف العصابات الارهابية في زرع أيديولوجية وفكر داعش في نفوس الأجيال الناشئة، اشتمل المنهج العلمي على تدريس بعض المواد العقائدية واللغة العربية بالإضافة إلى بعض العلوم الأخرى كالرياضيات وإلغاء وتحريم دراسة بعض المواد كالجغرافية والتأريخ والرياضة واستبدالها بمادة الإعداد البدني للجهاد بوصفها مخالفة لاحكام شريعة العصابات الارهابية .أدت سياسية التنظيم التعليمية وتركيز مناهجه على نشر فكر وسياسية العصابات الارهابية إلى عزوف العديد من الأهالي إلى اصطحاب أولادهم إلى المدارس خوفا عليهم من التطرف الفكري لاسيما وأن سياسية العصابات الارهابية وجهت جل جهودها اتجاه الأطفال والمراهقين وحاولت تغذية عقولهم بمنهجها المتطرف والسعي الحديث لإعدادهم عسكريا وفكريا من خلال إجبارهم على الحضور إلى معسكرات التدريب فتحول عملية الحياة التعليمية في الموصل من مصدر للإلهام الفكري والتطور المعرفي إلى معسكر لإعداد المقاتلين (حسن، ٢٠١٧، ص٧٧–٧٨)ولم يكن التعليم الجامعي بأحسن حال من المدارس فقد قام التنظيم بإلغاء العديد من الاختصاص العلمية مثل القانون وكلية الفنون الجميلة والعلوم السياسية والآثار وكلية السياحة والفندقة وتم فصل الرجال عن النساء وألزمت الفتيات بدراسة اختصاص معينة فعلى سبيل المثال تم تحويل طالبات كلية الهندسة إلى كلية الطب باعتبار أن اختصاص الهندسة يحرم دراسة للفتيات وتم تقليص عدد مراحل التعليم الجامعي إلى سنتين عدا كلية الطب التي قلصت فيها سنوات الدراسة إلى ثلاث سنوات (الموصلي، ٢٠١٥، ص١٤٦)فضلا عما تقدم فقد عانى قطاع الخدمات العامة في مدينة الموصل من تدهورا وتراجعا ونكوصا إبان سيطرته العصابات الارهابية لاسيما قطاع الصحة الذي يعد عماد قطاع الخدمات العامة لما يمثل من عنصرا أساسيا للتنمية المستدامة إزاء ما يوفره من مستلزمات وخدمات لحماية صحة وحياة الأفراد، إذ عانت المدينة من نقص حاد في المستلزمات والمعدات الطبية والدوائية والعلاجية وعجز تنظيم العصابات الارهابية عن توفيرها نظرا لعدم وجود طرق آمنة لنقل المعدات الدوائية والعلاجية مما تسبب في تدني الواقع الصحي لمرضى سكان المدينة وتسبب في ارتفاع معدل حالة الوفاة بين المرضى نتيجة خضوعهم لعمليات جراحية بدون مخدر بعد أن امتنع التنظيم من تزويد الأطباء به إلا في الحالات القصوى، وأدت سياسية التنظيم الوحشية إلى تراجع معدل الكوادر الطبية في المدينة إلى ١٦ ألف بعد أن غادرها ما يقارب ٦ آلاف شخص معظمهم من الأطباء (الموصلي، ٢٠١٥، ص١٤٦).ولم تكن باقي القطاعات كقطاع الماء والكهرباء بأحسن حال من سابقاته إذ عانت المدينة من شح كبيرة في خدمات الماء والكهرباء مما فاقمة من تحديات الحياة اليومية للسكان (المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، ٢٠١٤، ص٧).مما تقدم يتضح لنا أن التنظيم عمد إلى إحداث تغيرات جوهرية وشاملة في منظومة الحياة العامة في المدينة من سياسة واقتصاد واجتماع واعتمد لتحقيق غاية أساليب تراوحت بين المهادنة والتهديد والتنكيل والعقاب بحق مواطني المدينة الذين كثيرا ما اضطروا إلى الرضوخ لإرادة وتشريعات داعش خوفا من الاضطهاد الجسدي والمعنوي وبطشه السياسي والعسكري لا سيما عندما أماط اللثام عن حقيقة سياسية الوحشية والتكفيرية اتجاه الأقليات الدينية والعرقية في مدينة الموصل.

المبحث الثالث: سياسة العصابات الارهابية اتجاه الأقليات الدينية والعرقية في الموصل

تتميز مدينة الموصل من حيث تركيبتها السكانية بتوعها الاثني والديني فهي تحتضن بين دفتيها طائفه من القوميات العرقية المتنوعة كالعرب والأكراد والتركمان والشبك والايزيديون وغيرهم ناهيك عنى تنوعها الديني الذي يضم كل من المسلمون (السنة والشيعة) والمسيحون والصابئة واليهود والايزيديون (العلي، ٢٠٢٣، ص١٢-١٤)أسهم هذا التنوع العرقي والديني للمدينة بتنوع عطائها الثقافية والحضارية فكانت حاضنه للعديد من المعالم الحضارية والأثرية المتنوعة والتي عكست لنا البعد الثقافي والمعرفي لسكانها من العرب والأكراد والتركمان والشبك والصابئة وغيرهم فكانت بحق لوحة فنية تعكس مدى التنوع الاثني والديني الذي يتمتع به العراق بشكل عام ومحافظة الموصل بشكل خاص، والجدول أدناه يوضع لنا عدد ونسبة الأقليات الدينية والعرقية لمدينة الموصل**جدول رقم (٢) نسبة الأقليات الدينية والقومية في الموصل (الخيون، ٢٠١٦، ج٣، ص٢٦٧-٢٦٨).**

القومية أو الديانة	العدد	النسبة
المسلمون (العرب)	٧٩٥.٨٣٤	٨٣٪
المسلمون (الأكراد)	١٤٢.٨٧٥	١٥٪
المسلمون التركمان	٩.٤٧٧	١٪
الأكراد الفيلة	٢.٤٠٨	–
المسيحيون (العرب)	٥٢.٥٠٥	٩٧٪
المسيحيون (السريان)	١١٥٦	٢٪
المسيحيون الأكراد	٦٨	–
المسيحيون الأرمن	٧	–
المسيحيون التركمان	٧	–
المسيحيون الأكراد الفيلية	٧	–
الايزيديون (العرب)	٨٩.٣١٥	٩٩٪
الأكراد الايزيديون	٦٧	–
الأكراد النيلية (الايزديون اليهود)	٩	–

يعكس لنا الجدول أعلاه مدى تنوع التركيبة السكانية لمدينة الموصل والتي كان لها دورها في أثرائها حضاريا وثقافيا في ظل ما كان يسودها من تعايش سلمي مبني على أساس المودة والاحترام المتبادل.أثرت سيطرة العصابات الإرهابية على مدينة الموصل في حزيران ٢٠١٤ على مفاصل الحياة العامة من ضمنها التركيبة السكانية المدينة بعد ما عمد التنظيم إلى اتباع سياسة التطهير العرقي اتجاه الأقليات الدينية المتواجدة في المدن الخاضعة لسيطرتها واعتماد أيديولوجية فقهية عقائدية متطرفة، اتجاه الأقليات الدينية والعرقية في المدينة مما أحدث تغيرات ديموغرافية في هيكلة البنية السكانية إزاء سياسته الدموية اتجاه أقلياته الدينية والقومية والتي تسببت بحالة من النزوح والتهجير القسري (وكالة الأمم المتحدة للهجرة، ٢٠١٨، ص٩) إذ بلغ عدد النازحين في محافظة نينوى حوالي ١.٧٠٩.١٧٨ شخص خلال شهري حزيران وتموز عام ٢٠١٤ نزحوا باتجاه محافظات دهوك أربيل بغداد كربلاء النجف السليمانية هذا فضلا عما تم قتله واختطافه من سكان المدينة (إلياس، ٢٠١٩، ص١٨٧). وهذا ما سنوضحه في الموضوعات القادمة .

أولا: الشيعة

تعد الطائفة الشيعية ثاني أكبر طائفة إسلامية ومن أكثر الطوائف الدينية بغضا وعداوة عند الفكر الوهابي بشكل عام والعصابات الإرهابية بشكل خاص إذا استقى التنظيم أفكاره العدائية اتجاه الطائفة الشيعية من قائدهم الأول أبو مصعب الزرقاوي الذي ألف رسالة خاصة في تكفير الشيعية وهي أوسع بحث جهادي في العراق لما احتواه من الأباطيل والتهم الكاذبة وهو بمثابة دستور عند العصابات الارهابية في تكفير الشيعية واستباحة دمائهم (أكساني، ٢٠٢٢، ص٤١٣).وعزز الزرقاوي رسالته عن التشيع بسلسلة من المحاضرات حملت عنوان "هل أتاك حديث الرافضة" ضمنها سيل من في الخرافات والتأويل الباطل عن فكر المذهب الشيعي، إذ يعتقد التنظيم أن التشيع مذهب لا يلتقي مع الإسلام فكرا ومضمونا وإن أبناء الطائفة الشيعة مرتدين ويطلق عليهم من قبل العصابات الارهابية بالروافض وفي واقع الأمر إننا لا نستغرب هذه النظرة المتشددة لدى الزرقاوي واتباعه في تنظيم القاعدة والعصابات الارهابية الذين استقوا أفكارهم من الفكر السلفي الوهابي بشقية العلمي والجهادي الذي أسسه عقيدته وأفكاره على تكفير الشيعة، انطلاقا من هذا الفكر المتشدد ارتكب التنظيم بحق أبناء الطائفة الشيعية جرائم عدة بعد غزو الموصل في حزيران ٢٠١٤

(الزرقاوي، د.ت، ص١٧)يقطن الشيعة من التركمان والشبك شمال غرب الموصل في قضاء تلعفر وقرى عدة منها الشيخان والرشيد والقبة وغيرها وبعد سيطرة العصابات الارهابية على المدينة تعرض أبناء الطائفة الشيعة على يد عناصر الارهاب إلى شتى أنواع التعذيب من قتل وإبادة جماعية وتهجير وسلب ممتلكاتهم ومقتنياتهم ومنازلهم وتشير المصادر إلى أن حوالي ٥٠٪ من أبناء الطائفة الشيعية اضطروا إلى ترك منازلهم والهجرة إلى مناطق متفرقة في شمال وسط وجنوب العراق خوفا من بطش واضطهاد داعش وحول التنظيم منازلهم بعد تسليبها في قرية تلعفر إلى أمكان لاستقرار أفراد التنظيم من الأجانب وتحول الجزء الباقي منها إلى مقرات لأفراد التنظيم (يونيتاد، ٢٠٢٤، ص١٢٠٨)ففي ١٥ حزيران ٢٠١٤ أي بعد أيام قلائل من السيطرة على المدينة هاجمت العصابات الارهابية قضاء تلعفر وأجبروا ٩٥٠ عائلة على النزوح ومغادرة أماكن استقرارهم وتم قتل العديد منهم (إلياس، ٢٠١٩، ص ١٧٨). إذ وبلغ عدد شهداء المدينة حوالي ١٠٠٠٠ شهيد ومفقود وتم اختطاف أكثر من ٥٠٠ شخص جلهم من النساء (العزاوي، ٢٠٢٣، ص ٦٢) والأطفال كما أقدم التنظيم على احتجاز العديد من العوائل داخل منازلهم أثناء فرارهم وتم عزل النساء عن الرجال والأطفال واقتادوا الرجال إلى سجن حسن كوي في تلعفر وتعرضوا هناك إلى الضرب والتعذيب ثم القتل ولا يزال مصيرهم مفقود إلى يومنا هذا، أما بالنسبة إلى النساء فغالبا ما تعرضن إلى شتى أنواع التنكيل والتعذيب الجسدي والنفسي وأجبرن على ترك ملتهن واعتناق المذهب السني بينما أجبر بعضهن على الزواج القسري من أفراد التنظيم، أما بالنسبة للأطفال والفتيات والفتيان فتم نقلهم إلى دار الأيتام في حي الزهور في الموصل ويتم تجنيد الأطفال حتى سن الرابعة عشر لتنفيذ عمليات انتحارية أو تفجيرية (يونيتاد، ٢٠٢٤، ص١٢–١٦)وطالت عمليات القتل الممنهج للشيعة في الموصل الشبك الذين طالهم ما طال أقرانهم من القتل والتهجير والانتهاك. ففي ١٦ حزيران تم قتل وأسر أكثر من ١٦٠ شخص من الشبك فيما اضطر الآخرون إلى الهروب من المدينة تاركين خلفهم ممتلكاتهم ومقتنياتهم (إلياس، ٢٠١٩، ص١٨٧)إلى جانب هذه الانتهاكات أقدم التنظيم على محو أو تحطيم الهوية الثقافية والحضارية للمجتمع الشيعي في الموصل بعدما أقدم على تفجير وتحطيم كافة المراقد والمساجد والمشاهد الدينية في الموصل والبالغ عددها حوالي ٥٦ موقعا دينيا وبلغ نسبة الخراب فيها حوالي ١٠٠٪ بعد أن وضع التنظيم كميات كبيرة من المتفجرات داخل المواقع الدينية وقامن بنشر عملياتها التخريبية على موقع "أوثانا مراكز الشرك" ولعل من بين المشاهد التي طالها التخريب مرقد النبي يونس (ع) وجامع الإمام العسكري (ع) ومقام الصحابي أويس القرني (المصدر القانوني الدولي وحقوق الإنسان، ٢٠١٥، ص٢١).

ثانيا: المسيح

أما بالنسبة للطائفة المسيحية فلم تكن بأفضل حالا من نظرتها الشيعية فقد طالها ما طالهم من القتل والتهجير القسري على يد عصابات الارهاب، إذ تبنت العصابات نظرية عقائدية إزاء أهل الذمة لا تقل تطرفا عن نظرته للمذهب الشيعي إذ يرى داعش أن المسيح أو المسيحيون دار شرك يجب مقاتلهم أو محاربتهم حتى يشهروا إسلامهم وهو أمر لا يتوافق مع المنظور الإسلامي الذي أكد على مبدأ التعايش السلمي مع أهل الذمة من خلال الدخول معهم بعهود ومواثيق تسمى بعهود الأمان تبرم بين المسلمين وأهل الذمة يلزم المسلمين بموجبها حماية أهل الذمة وعدم التعرض لهم ما داموا ملتزمين بالاتفاق ودفع الجزية (الحساني، د.ت، ص٣١٧).وبعد سيطرة العصابات الارهابية على الموصل في حزيران ٢٠١٤ تعرض المسيحيون إلى عمليات قتل وتهجير ممنهجة على أسس عقائدية متطرفة إذ خير التنظيم المسيحيون بين أمور عدة إما اعتناق الإسلام أو دفع الجزية أو القتل أو الهجرة، ففي ١٠ حزيران ٢٠١٤ فضل المسيحيون الهجرة إلى خارج البلد لتخلص من بطش العصابات الارهابية اذ لاذت مئات العوائل بالفرار نحو مناطق عدة في العراق إذ قدر عدد العوائل النازحة من الموصل بحوالي ٢٠٠ ألف نازح ١٢٠ ألف في إقليم كردستان والباقي توزعوا بمدن العراق الأخرى مثل بغداد وكركوك فقد أشار ديوان الوقف المسيحي في إقليم كردستان إن عدد العوائل النازحة في الإقليم ٢٠ ألف عائلة ١٣ ألف في أربيل و١٦ ألف عائلة في دهوك وفي السليمانية ٥٥٠ عائلة (غالي، ٢٠٢٥، ص١٠٩).اقترف التنظيم بحق المسيحيين العديد من الانتهاكات الإنسانية فضلا عن التهجير القسري كتدمير منازلهم والاستيلاء على ممتلكاتهم وحرق كنائسهم ودور العبادة مثل كنيسة مارمتي وتدمير تمثال السيدة مريم العذراء هذا إلى جانب تسليب المواطنين الفارين من قبل أفراد التنظيم (الغزاوي، د.ت، ص٩٣).

ثالثا: الايزيديون

تعد الجرائم التي ارتكبتها عصابات الارهاب بحق الطائفة الايزيدية واحدة من أبشع الجرائم التي ارتكبت بحق الإنسانية ووصفتها منظمة الأمم المتحدة بأنه إبادة جماعية ومحاولة لتغير ديموغرافية المنطقة.يقطن سكان الطائفة الايزيدية في محافظة الموصل في مناطق عدة منها قضاء سنجار والشيخان وبعشيقة ويحزاني وغيرهما ويقدر عدد الايزيديون بحوالي ٥٠٠.٠٠٠ إلى ٧٠٠.٠٠٠ في عموم العراق (داود، ٢٠١٩، ص١٥٢). بعد سيطرته العصابات الارهابية على مدينة الموصل في حزيران ٢٠١٤ شن التنظيم هجوما مسلح على قرى ونواحي سنجار وارتكب بحق سكانها

أبشع وسائل التنكيل والتعذيب من قتل واختطاف واعتداء وتعذيب واغتصاب وإبادة جماعية إذ أقدمت العصابات الارهابية في ٣ آب ٢٠١٤ على قتل أكثر من ثلاثمائة شخصا وهروب مئات الالف من الاشخاص إلى جبال سنجار سيرا على الأقدام تحت حرارة الشمس وبقي الايزيدون محاصرون داخل الجبال من ٣ آب ٢٠١٤ وحتى ٨ آب ٢٠١٤ بدون ماء أو غذاء أو مأوى مما أدى إلى هلاك العشرات من الأطفال وكبار السن (برايم، ٢٠٢٤، ص١٢٠٩).فضلا عن ذلك فقد أقدم التنظيم في ٥ آب ٢٠١٤ على إجبار سكان قرية قني والبالغ عدد سكانها حوالي ٢٠٠ شخص على الاختيار بين اعتناق الإسلام أو القتل وعندما امتنع السكان عن اعتناق الإسلام قامت عصابات داعش بقتل جميع الرجال البالغ عددهم ٦٥ شخص في مجزرة جماعية وتم دفنهم في مقبرة جماعية في القرية وسبوا نسائها واختطفوا أطفالهم (منظمة العفو الدولية، ٢٠١٤، ص١٠-١٦؛ العزاوي، د.ت، ص٧٠) ، ولم تسلم قرية كوجو البالغ عدد سكانها ١٢٠٠ شخص ابان الهجوم الارهابي من جرائم التنظيم ففي ١٥ آب خير سكان القرية بين الإسلام أو القتل وعندما رفضوا اعتناق الإسلام أقدم التنظيم على قتل جماعي للرجال بلغ عددهم ٤٥٩ شخص وخطف ٧٢٧ شخص جلهم من النساء والأطفال. وفي ٣ أيلول ٢٠١٤ أقدمت عصابات الارهاب على قتل من ٦٥ إلى ٨٥ شخصا في قرية قينية بينهم أطفال بعمر ١٢ سنة (إلياس، ٢٠١٩). ولم تسلم دور العبادة والمراقد الدينية للايزيديون من الخراب والدمار فقد بلغ عدد ما تم تفجيره على يد عصابات الارهاب حوالي ٤٢ مقام ومزار (القاهرة: شمس للنشر والإعلام، ٢٠٢٤ ، ص٢٦).ووفقا لدائرة الأوقاف الايزيدية فإن حوالي ٣٥٠٤ امرأة و٢٨٦٩ رجلا (ورشو، ٢٠٢٣، ص١٠) تم اختطافهم من قبل عصابات الارهاب وبلغ عدد الشهداء حوالي ١٢٨٠ شهيد وبلغ عدد الجرحى حوالي ٨٩٠ جريح في حين بلغ عدد النازحين حوالي ٤٠٠ ألف شخص موزعين كالآتي ٢٧٠ ألف في سنجار و١٣٠ ألف في فضاء الشيخان وتكليف وقصية ويعشيقة وتوجه أغلبهم إلى إقليم كردستان وخاصة محافظة دهوك بينما قدر عدد من نزحوا إلى الدول الأوروبية بعد ٣ آب ٢٠١٤ حوالي ١٠ آلاف شخص وعثر على ٢٢ مقبرة جماعية لايزيديون تمت تصفيتهم من قبل العصابات الإرهابية (العراوي، د.ت، ص٧١).مما تقدم يتضح لنا أن مدينة الموصل شهدت خلال الإعوام من عام (٢٠١٤ – ٢٠١٧) نكبة سياسية واقتصادية واجتماعية تركت أثارها على مفاصل الحياة العامة وأحدثت تغيرات واضحة في تركيبتها الديمغرافية والسكانية وتسببت بهجرة آلاف السكان ومقتل المئات منهم وتحطيم الإرث الحضاري والثقافية للمدينة.

الخاتمة :

تكشف الدراسة أن ما شهدته مدينة الموصل خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٧) لم يكن مجرد أزمة أمنية عابرة، بل مثل مرحلة مفصلية في التاريخ العراقي المعاصر، تجمعت فيها جملة من الأزمات السياسية والأمنية والعسكرية والاجتماعية التي مهدت الطريق أمام تنظيم داعش للسيطرة على المدينة وإعادة تشكيل واقعها بما ينسجم مع أيديولوجيته المتطرفة. فقد أسهمت التحولات التي أعقبت عام ٢٠٠٣، وما رافقها من اضطراب سياسي وضعف في مؤسسات الدولة وتصاعد الانقسامات الطائفية والحزبية، في خلق بيئة هشة استغلها التنظيم لتوسيع نفوذه داخل الموصل وبقية المدن العراقية.وأوضحت الدراسة أن سقوط الموصل لم يكن نتيجة عامل واحد، وإنما جاء حصيلة تداخل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية؛ إذ أدى ضعف الأداء العسكري وغياب التخطيط الأمني وتراجع كفاءة القيادات العسكرية، إلى جانب الخلافات السياسية الحادة وتنامي التدخلات الإقليمية والدولية، إلى إضعاف قدرة الدولة العراقية على احتواء التهديدات الأمنية المتصاعدة. كما استطاع التنظيم توظيف الخطاب الإعلامي والدعاية الفكرية بصورة مؤثرة في تعزيز حضوره العسكري والنفسي داخل المدينة.وقد بيّنت الدراسة أن تنظيم داعش سعى، بعد سيطرته على الموصل، إلى بناء منظومة إدارية وأمنية واقتصادية متكاملة تستند إلى رؤيته العقائدية المتشددة، مستغلا الموقع الجغرافي والأهمية الاقتصادية للمدينة لتعزيز نفوذه السياسي والعسكري. كما فرض التنظيم منظومة من القوانين والإجراءات التي مست مختلف جوانب الحياة العامة، معتمدا أساليب الترهيب والعنف والقمع بحق السكان، الأمر الذي أدى إلى تراجع كبير في الواقع الاجتماعي والتعليمي والصحي والخدمي داخل المدينة.كما كشفت الدراسة حجم الانتهاكات الإنسانية التي تعرضت لها الأقليات الدينية والقومية في الموصل، ولا سيما الشيعة والمسيحيين والإيزيديين، إذ انتهج التنظيم سياسة قائمة على الإقصاء والتطهير العرقي والتهجير القسري، رافقها ارتكاب جرائم قتل واختطاف وتعذيب وتدمير للمراقد الدينية والمعالم الحضارية. وقد أسهمت تلك السياسات في إحداث تغييرات ديموغرافية واجتماعية عميقة ما تزال آثارها قائمة حتى الوقت الحاضر.وأظهرت الدراسة كذلك أن مرحلة سيطرة التنظيم على الموصل تركت آثارا مدمرة على البنية التحتية والاقتصاد المحلي والإرث الحضاري والثقافي للمدينة، فضلا عن انعكاساتها النفسية والاجتماعية على السكان، نتيجة ما تعرضوا له من عنف واضطهاد ونزوح وفقدان للاستقرار. كما أن عمليات التحرير، على الرغم من أهميتها في إنهاء وجود التنظيم عسكريا، خلفت تحديات كبيرة تتعلق بإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار المجتمعي وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع.وتخلص الدراسة إلى أن معالجة آثار تلك المرحلة لا يمكن أن تتحقق بالحلول الأمنية والعسكرية وحدها، بل تتطلب

مشروعا وطنيا شاملا يقوم على تعزيز الاستقرار السياسي، وترسيخ مبدأ المواطنة، وإعادة بناء المؤسسات الأمنية والإدارية على أسس مهنية، فضلا عن معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي أسهمت في بروز التطرف والإرهاب. كما تؤكد الدراسة أهمية توثيق هذه المرحلة بوصفها تجربة تاريخية قاسية ينبغي الإفادة من دروسها لتجنب تكرارها مستقبلا، والعمل على حماية التنوع الديني والقومي والثقافي الذي شكّل عبر التاريخ أحد أهم عناصر قوة مدينة الموصل وهويتها الحضارية .

المصادر:

الزرقاوي، أ. م. (د.ت). هل أتاك حديث الرافضة. البراق.

عبد الرحمن، أ. (٢٠١٥). داعش من الزنزانة إلى الخلافة. حروف منثورة.

الحريري، ب. ي. (٢٠١٦). العراق: دراسة حالة أحداث الموصل ٢٠١٤. دار الجنان.

الإبادة الجماعية في سنجار. (٢٠٢٤). شمس للنشر والإعلام.

ديوان القضاء والمظالم في تنظيم داعش. المركز السوري للعدالة والمسألة.

المعهد القانوني الدولي وحقوق الإنسان. (٢٠١٥). بين المطرقة والسندان: أقليات العراق منذ سقوط الموصل.

وكالة الأمم المتحدة. (٢٠١٨). العراق: أزمات النزوح ٢٠١٤–٢٠١٧.

الخيون، ر. (٢٠١٦). الأديان والمذاهب في العراق: ماضيها وحاضرها (ج٣). المتحدة للطباعة والنشر.

ماهر، س. ع. ا. (٢٠٢١). أنين نينوى. دمط.

دوق، ع. (٢٠١٥). داعش سفراء جهنم. كنوز للنشر والتوزيع.

بشارة، ع. (٢٠١٨). تنظيم الدولة الإسلامية المكنى داعش (ج٢). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ورشو، ع. س. (٢٠٢٣). محطات من واقع الأيزيديين. كنوز للنشر والتوزيع.

حسن، ع. ع. (٢٠١٧). شبه دولة: القصة الكاملة لداعش. دار دلتا للنشر.

العزاوي، ف. (٢٠٢٣). انتهاكات داعش للقانون الدولي. مركز الرافدين للحوار.

عبد الجبار، ف. (٢٠١٥). دولة الخلافة: التقدم إلى الماضي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

العلي، م. س. (٢٠٢٣). مرتكزات بناء السلام المستدام في مدن ما بعد الحرب (مدينة الموصل نموذجا). مركز البيان للدراسات.

منظمة العفو الدولية. (٢٠١٤). تطهير عرقي على نطاق تاريخي (رقم الوثيقة ٢٠١٤/١١/١٤).

المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق. (٢٠١٤). تقرير توثيقي عن انتهاكات وجرائم عصابات داعش الإرهابية للفترة من ٦/١٠ ولغاية ٢٠١٤/١٢/٣١.

المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق. (٢٠١٧). تقرير توثيقي عن جرائم عصابات داعش الإرهابية والأوضاع الإنسانية في محافظة نينوى للفترة من ١٠ حزيران ٢٠١٤ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

مكاوي، ن. (٢٠١٦). تنظيم الدولة: دراسة تحليلية في بنية الخطاب. مركز الفكر للدراسات.

المقدسي، متي ناصر. (٢٠١٦). مسيرة حياة كفاح على. (ط. ٤). عمّان: دار البيروني للنشر والتوزيع.

برايم، ن. ح. (٢٠٢٤). عهد الخيانة: خيانة الحزب الديمقراطي الكردستاني. دمط.

الهاشمي، هـ. (٢٠١٥). عالم داعش: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. دار الحكمة.

يونيتاد. (٢٠٢٤). تحليل الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم بحق الأطفال المرتكبة ضد مجتمع الشيعة.

الموصلي، ذ. م. (٢٠١٥). الموصل بين احتلالين: مذكرات مواطن عراقي. موصليون للطباعة والنشر.

شعير، ا. ف. (٢٠٢٥). جرائم تنظيم داعش ضد نساء الديانة الأيزيدية بعد عام ٢٠١٤. قضايا سياسية، (٨٠).

غالي، د. (٢٠٢٥). بين الإعلاء والمحو: الأيقونات وإدانة الذاكرة. الفيصل، (٥٨٣–٥٨٤).

داود، ر. س. (٢٠١٩). الأقلية الأيزيدية في العراق: بحث في الجغرافية السياسية. باب الأبحاث، عدد خاص بالمؤتمرات.

الحساني، س. (٢٠٢٢). عقيدة تنظيم داعش في المرجعيات الفكرية والعقيدة الدينية. حمورابي، ٤٤(١).

العلياوي، س. م. ص. (٢٠٢٢). الهيكل التنظيمي الإداري للجماعات الإرهابية المتطرفة داعش في العراق نموذجا. حمورابي، ٤٤.

إلياس، ش. ح. (٢٠١٩). واقع الأقليات في محافظة نينوى. دراسات موصلية، ٥٣(١).

الفيصل. (٢٠١٧). العددان ٤٨٧–٤٨٨.

عبود، م. م. (٢٠٢٢). تمويل الجماعات الإرهابية: تنظيم داعش نموذجا. حمورابي، ٤٤(١).

حسن، هـ. أ. (٢٠٢٣). تأثير العملية السياسية على الاستقرار الحكومي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. حمورابي، ٤٥(٢).

سلام، و. (د.ت). تعايش الالتفافات والهوية الوطنية في المجتمعات الخارجة من الحروب: الموصل نموذجا. مجلة.

حسين، س. إ. (د.ت). سقوط الموصل عام ٢٠١٤: دراسة في الأسباب والانعكاسات والمعالجات. المجلة السياسية الدولية.

سيف، أ. (٢٠٢٥). التعليم المفترس: كيف أسس داعش نظاما تعليميا عنيفا في العراق وسوريا.

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. (د.ت). وثيقة المدينة، العدد ٣٤.